مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التغيير السياسي في مصر بعد ثورة يناير (2011 - 2013)
اسم الكاتب: م. سمية دهام كاظم، أ.د. احمد عبدالله ناهي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7839
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 19:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.41

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التغيير السياسي في مصر بعد ثورة يناير (2011-2013)

Political Change in Egypt After the January revolution (2011-2013)

SUMAYA DHAM KADHIM [a]
Ahmed Abdullah Nahy [b]
[a] Tikrit University / College of Political Science
[b] College of Political Science, Nahreen University

م. سمية دهام كاظم جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية *
أ. د احمد عبدالله ناهي جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
[a] جامعة تكريت \ كلية العلوم السياسية
[b] جامعة النهرين \ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received:7\01\2023
- Accepted: 26\2\2023
- Available online :15\03\2023

Keywords:
- Political change
- Arab Spring
- Egypt
January 2011 revolution
- Morsi

©2023 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: With the increase in injustice ،oppression and tyranny ،the absence of justice ،the multiplicity of crises ،political corruption ،poor conditions in justice ،and the presentation of a fair distribution of wealth in the Arab countries ،the wealth of Egypt has become the change. And I witnessed in the agreement the absence of freedoms and rights to the formation of protest movements that possessed sufficient awareness to obtain the demands of the revolution and the census of the masses ،so the movements had a great role in the January revolution and the demand for the recovery of the stolen rights. The regime of Muhammad Hosni Mubarak.

* **Corresponding Author: SUMAYA DHAM KADHIM & Ahmed Abdullah Nahy,** College of Political Science, Tikrit University, College of Political Science, Nahreen University E-mail: Sumay.adham1990@tu.edu.iq.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 07\01\2023
القبول:7\02\2023
النشر :15\3\2023

الكلمات المفتاحية :
- التغيير السياسي
– الربيع العربي
– مصر
– ثورة يناير 2011
– مرسي

الخلاصة : مع تعاظم الظلم والقهر والاستبداد وغياب العدالة وكثرة الازمات والفساد السياسي وسوء الاوضاع الاقتصادية وعدم وجود توزيع عادل للثروات في الدول العربية ومنها مصر اصبحت الثورات هي الخيار الانسب للنهوض بالواقع بمختلف جوانبه وان حتمية التغيير هي الترجمة لاندلاع الثورات والاحتجاجات الشعبية التي جاءت نتيجة السخط الجماهيري للشعب المصري وانتفاضه على السلطة السياسية القائمة التي مارست تجاههم الاقصاء والتمييز والقمع كما شهدت في العقود الاخيرة غياباً للحريات والحقوق مما ادى الى تشكيل العديد من الحركات الاحتجاجية التي امتلكت الوعي الكافي بمتطلبات انجاح الثورة وتعبئة الجماهير فكان لهذه الحركات الدور الكبير في قيام ثورة يناير والمطالبة باسترداد الحقوق المسلوبة والتي ابتلعتها السلطة القائمة وعلى مدى عقود طويلة وصولاً الى تحقيق هدفها المنشود وهو تغيير النظام السياسي في مصر واسقاط نظام محمد حسني مبارك.

المقدمة: أنّ أي ثورة او احتجاج شعبي هو وليد أزمات عديدة منها ازمات اقتصادية اجتماعية والمتعلقة بالإصلاحات في ظل نظام يستشري فيه الفساد، وأزمات سياسية لها أوجه عديدة خاصة المتعلقة بالتوريث السياسي، تتمثل الأسباب الكامنة وراء انهيار النظم السياسية وخاصة الانظمة العربية في فقد الشرعية، ونقص شعور المواطنين بعدالة حكم النظام. ويمكن تحديد مؤشرين على ذلك، يتمثل المؤشر الأول في انتشار العنف المتمثل في أعمال الشغب والاضطرابات الشاملة والتفجيرات الإرهابية والاغتيالات السياسية. اما المؤشر الثاني فيتمثل في حجم جهاز الشرطة، فكلما ازداد مستوى الشرعية، احتاجت الحكومات لعدد قليل من ضباط الشرطة، وعندما تنخفض تحتاج لعدد أكبر. ويعد من أبرز أسباب تلاشي شرعية النظم السياسية العربية ومنها مصر ويرجع ذلك للعديد من الاسباب منها هو فقدان النظام للفاعلية في إدارة الدولة، ومن أهم مؤشرات فقدان الفاعلية معدلات التضخم الخارجة عن نطاق السيطرة، واستشراء الفساد، وارتفاع مستويات البطالة، والهزيمة في الحروب. و من ثم، تعد هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة ما بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وان هذه الاسباب مهدت لانفجار أعمال العنف في المجتمع والذي يعد أحد أهم اسباب قيام الثورة المصرية.

الأهمية : تتجسد اهمية البحث في ايضاح الاسباب الداخلية والخارجية التي دفعت بالمواطنين الى الاحتجاج وتنظيم الجهود داخل الشارع المصري في محاولة منهم الى التغيير واستبدال الدكتاتورية بنظام سياسي يحترم المواطن ويحقق طموحاته وبناء مجتمع يسوده العدل وتحترم فيه القوانين وتصان فيه الحريات .

إشكالية البحث: تقوم إشكالية البحث على محاولة فهم طبيعة الثورات الشعبية في مصر والتي احدثت جملة من التغيرات واهمها تغيير النظام السياسي وترتكز على سؤال رئيس يتمثل بـ " كيف حصل التغيير السياسي في مصر بعد ثورة يناير 2011" والذي تتفرع منه عدد من الأسئلة الجانبية ، لعل أهمها :

ماهي الاسباب الداخلية التي ادت الى اندلاع ثورة يناير والتغيير السياسي في مصر؟

ماهي الاسباب الخارجية التي ادت الى اندلاع ثورة يناير والتغيير السياسي في مصر؟

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها بأن التغيير السياسي في مصر جاء نتيجة العديد من الاسباب منها داخلية تتمثل في اسباب سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية واخرى خارجية كان لها الاثر الكبير في السعي الى التغيير والإطاحة بالنظام السياسي

منهج البحث: بغية اثبات الفرضية اعلاه فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الثورة المصرية والتي أدت الى التغيير السياسي ثم منهج دراسة الحالة الذي تم من خلاله الاسباب الداخلية الخارجية التي ادت الى تعبئة الشعب المصري للقيام بالثورة .

هيكلية البحث لتحقيق الفرضية التي يقوم عليها البحث فقد تم تقسيمه الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة وبالشكل الآتي: ذهب المحور الاول الى التغيير السياسي في مصر بعد ثورة يناير 2011، والمحور الثاني الذي جاء ليبحث الأسباب الداخلية للتغيير السياسي في مصر اما المحور الثالث فقد ذهب الى الاسباب الخارجية التي ادت الى التغيير.

المطلب الأول : التغيير السياسي في مصر بعد 2011

لقد مرت مصر بمرحلتين من التغييرات السياسية بعد ثورة 2011 وذلك بسبب عدد من العوامل التي كان لها الأثر الكبير في تلك التغيرات التي طرأت على مصر سواء كانت هذه العوامل لها أسباب خارجية أو أسباب داخلة.

ويمكن تعريف الثورة المصرية (25يناير 2011) على أنها ثورة سياسية شعبية سلمية ، بدأت يوم الثلاثاء 25 يناير/ كانون الثاني 2011، وهو اليوم الذي يصادف عيد الشرطة في مصر، واشترك في تحديد هذا اليوم العديد من الجهات من المعارضة المصرية والمعتقلين، وشباب الإخوان المسلمين، ومجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك لشهرها مجموعة "كلنا خالد سعيد" ومجموعة "الرصد"، كان الهدف من الثورة الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعيشية السيئة، وإسقاط نظام

مبارك للتخلص من الظلم والفساد والاستبداد، والحصول على الحرية والعدالة والعيش الكريم، اذن فالثورة المصرية هي صناعة جماهيرية اشتركت فيها كافة فئات الشعب على اختلافاتها الفكرية والعقائدية، وكسر فيها الشعب حاجز الخوف، اذ ان الجميع اتفق على هدف واحد او فكرة واحدة وانطلقوا لتحقيقها. وتتميز الثورة بأنها لا مركزية ولا مؤسسية ولا بنيوية وكانت بمثابة ثورة رخوة لكنها متناغمة وقوية ومترابطة(1).

بدأت المرحلة الأولى لهذا التغيير في يوم الجمعة 11 فبراير/ شباط 2011 خرج نائب الرئيس "عمر سليمان" وألقي بياناً قصيراً صرح فيه عن تنحي محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر عن منصبه، وجاء هذا الخبر في ظل استمرار تدفق الملايين من الناس في شوارع العاصمة القاهرة بالتحديد في ميدان التحرير وغيرها من المحافظات المصرية، وأدى تنحيه عن الحكم إلى تجميد أرصدة كبار المسئولين في الدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء أحمد شفيق ووزير الداخلية حبيب العادلي، وبعض الوزراء وأمين التنظيم في الحزب الوطني أحمد عز وبعض رجال الأعمال، وبعد أن ترك الرئيس الراحل مبارك الحكم وتنوعت القوى السياسية واختلفت تياراتها وشهدت مصر مرحلة انتقالية الأولى مر بها النظام السياسي المصري من عام (2011 _ حتى عام 2014) ، وعلى خلفية قتل المتظاهرين نظمت محاكمات للرئيس مبارك ونجليه وعدد من قيادات الشرطة وعلى رأسهم وزير الداخلية حبيب العادلي، انتهت بالسجن المؤبد لمبارك ووزير الداخلية، وبقاء بعض المتهمين من بينهم نجلي مبارك على ذمة التحقيق في قضايا الفساد وسرقة المال العام، وتولى نظام الحكم وقام بإدارة شئون البلاد في ذلك الوقت مجلس سمي بـ (المجلس الأعلى للقوات المسلحة)(2)، في مصر إلى حين ترتيب الأوضاع وانتخاب رئيس جديد فبعد أن قام الرئيس السابق مبارك بالتخلي عن الحكم وكانت أول أعماله هي تعطيل العمل بالدستور الذي كان سبق العمل به في المرحلة السابقة من حكم الرئيس السابقة مبارك اذ قام بإعلان دستوري وتكليف لجنة تعمل على إجراء بعض

[1] – ظاهر جبر، أثر ثورة 25 يناير كانون ثالي المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس 21–20 جامعة النجاح الوطنية، 2013، ص20–21.

[2] – همام سرحان, مبارك يتخلى عن رئاسة مصر ويكلف الجيش بإدارة شؤون البلاد, 11فبراير 2011 – 17:03, متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara/

التعديلات على الدستور الذي كان ملئ بالقوانين غير المنصفة والمقيدة للحريات والحقوق، ومن المجلس العسكري انتقل الحكم للإخوان المسلمون وكان هذا أول انتقال أو تغيير سياسي في مصر(1).

وكانت الأسباب الرئيسية لهذه التغيير هو استشراء الفساد والفقر والركود الاقتصادي وسوء الحالة المعيشة التي أصابت المواطنين في مصر ، وكذلك التضييق الأمني والسياسي الذي صدر من النظام تجاه الشعب وعدم وجود نزاهة في الانتخابات سواء كانت انتخابات الرئاسة أو مجلس الشعب، فنجد أن هناك عوامل داخلية وخارجية كانت السبب في التغيرات السياسية الأولى التي حدثت في مصر والتي كانت سبب في رحيل النظام السابق لحكم مبارك(2):

المطلب الثاني: : الأسباب الداخلية للتغيير في مصر

هنالك العديد من الأسباب الداخلية التي دفعت بالمواطنين المصريين الى كسر حاجز الخوف والانتفاض ضد الظلم والطغيان الذي مورس تجاههم وتتمثل هذه الأسباب بجملة من الممارسات منها استفحال الفساد في الشرطة، اذ انتهكت الشرطة حقوق المواطنين، واستوحش الظلم والقهر للمواطن من قبل جهاز الشرطة المصرية، وخاصة بعد حادثة (خالد سعيد) الذي توفي إثر الضرب والتعذيب من قبل رجال الشرطة المصرية. قرار مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، وكان ذلك بناء على صفقة بين الحكومة المصرية ودولة (إسرائيل) ، حيث تمتلك مصر فائض كبير من الغاز الطبيعي، وعقدت مصر صفقة تصدير الغاز (لإسرائيل) بمبالغ زهيدة، مما اثار غضب الشعب المصري. استفحال الظلم، وشعور المواطن بالقهر، وانتشار المحسوبية والوساطة، مما شعر المواطن بالظلم والقهر، خاصة الشباب العاطل، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب بسبب المحسوبية. زيادة الفروق الطبقية بين افراد الشعب المصري، فأضحى المجتمع منقسم الى طبقتين هناك طبقة في القاع وازدادت فقراً. وازدادت الطبقة الغنية غناً، فخرج الشعب مطالب بالعدالة الاجتماعية، وبحرية التعبير عن الرأي. وباتت مواقع التواصل الاجتماعي هي الملاذ الأخير للشباب للتعبير عن رأيهم بحرية شديدة. وشهد الحراك الشبابي سرعة التواصل فيما بينهم وسرعة وصول لمعلومات

[1] عمار حميد ياسين , عبير سهام مهدي , العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية , دراسات دولية , بغداد , العدد 58, 2019 , ص84.

[2] – اية نصار واخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، (قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢،ص67-68.

بشكل او بأخر على مواقع التواصل الاجتماعي. ولهذا بات ما يفعله الفاسدون على مسمع ومرأى من كل الشعب (1).

وبناء على ما تقدم، سيتم بيان الأسباب (الذاتية) الداخلية التي أدت الى قيام ثورة يناير وذلك من خلال تحليل المتغيرات والاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاسباب السياسية والأمنية :

مرت ثلاثون عام في عهد الرئيس السابق مبارك كانت مليئة بالفساد السياسي وممارسة القهر والظلم وسلب الحريات للشعب المصري مما أدى لسعي الشعب للتغييرات السياسية التي حدثت بعد ذلك، وكانت من هذه الأسباب تتمثل في التالي:

1- كانت انتخابات مجلس الشعب والشورى في عام 2010 هي الأسوء في تاريخ مصر المعاصر، فقد قام المجلسين بانتخابات برلمانية واسعة اذ حصد فيها الحزب الوطني (الحزب الحاكم آنذاك) عبر التزوير بنسبة على 97% من المقاعد اي حصد على أغلبية ساحقة بالرغم من عدم نزول أي فرد من المواطنين المحرم عليهم النزول للانتخابات ومن تسول له نفسه لذلك يتعرض للمضايقات والحبس وفي أحيانا أخرى يتعرض للقمع من قبل الحكومة ومعاونيها ، فقد لغى تماماً بذلك كافة الأحزاب السياسية في الدولة والمعارضة فكانت من أسوء الانتخابات التي أقيمت في الدولة حينذاك(2).

2- عانت مصر على مدى سنين من استشراء الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي السلوكي اذ بدأ مع الانقلاب العسكري في 23 تموز 1952، وبلغ أقصى درجاته في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك الذي أذل الشعب المصري على مدى ثلاثين عاماً بقيامه بالعديد من الاجراءات التي ضيقت الخناق على المواطنين المصريين منها قانون الطوارئ الذي فرضه منذ عام 1981، وكان هذا القانون ممتد منذ عام 1967 وقد استغله لإطلاق يديه وأيدي أفراد أسرته والمقربين منه في أموال الشعب دون رقيب أو حسيب، والقيام بالاعتقالات التعسفية، وقانون الطوارئ الموضوع لانتهاك حريات المواطنين المصريين وسلب حقوقهم وإنسانيتهم، اذ كانت الحكومة تعمل باستمرار على تمديد قانون الطوارئ كل عامان مهما اعترض

[1] ايناس خليل, بحث عن ثورة 25 يناير واسبابها ونتائجها, 2021/11/20, متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.mlzamty.com/search-25th-january-revolution/

[2] – عمرو عبد الراضي، الفقي لوفد أمريكي: مبارك ليس "بن علي"، جريدة الشروق المصرية، السنة الثانية، العدد 836 ، 26/ يناير/ 2011.

الشعب على استمراره وكأن الدولة بلا مواطنين تحت إصرار الرئيس ومجلس شعبه على مخالفة رغبتهم بدون أسباب ، فكان قانون الطوارئ من أكبر الأسباب التي أدت لإرادة المواطنين لتغير سياسات الدولة تماماً لما فيها من عدم إنصاف وظلم لمواطنيها، فكان تحت هذا القانون يتم اعتقالات وتعذيب وعدم شعور بالأمن والأمان فكان الشعب تحت رحمة رجال الأمن باستمرار وإمبراطورية الحكم، ومنه فرضت الرقابة المستمرة ولم يعد هناك حقوق وأصبحت الشرطة ذات سلطات واسعة ، فتم احتجاز مواطنين ولفترات طويلة وبدون أسباب موضحه من الدولة فلا يستطيع مواطن أن يدافع عن نفسه وتقوم الحكومة بموجبة زج اي فرد في السجن دون محاكمة قانونية عادلة (1).

وعلى اثر هذه الممارسات لاقى نظام حسني مبارك انتقادات عديدة من قبل المنظمات الحقوقية المصرية ووسائل الإعلام بسبب الفساد والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وحصلت مصر بموجب البيان العام لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010 والذي تناول كافة أنواع الفساد في مصر وعلى رأسها الفساد السياسي على المركز 98 من أصل 176 دولة، فقد كان لحكم مبارك الأثر الأكبر في تدهور الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية، والتراجع الملحوظ في مستوى التعليم والصحة، واستفحال المشاكل الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة بسبب الانهيار الاقتصادي الذي شمل جميع أنشطة البلاد، ولجأ الكثير من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية التي كلفت المئات منهم سنويا أرواحهم(2).

3- **عدم وجود قوة وجودية للأحزاب السياسية** أو النقابات ومنظمات المجتمع والسيطرة الكاملة عليها من قبل سلطة الدولة ، فكانت أخر انتخابات قامت بها الدولة في عهد الرئيس السابق مبارك بمثابة المهزلة السياسية والتهديدات الصريحة والغائرة على كل من تسول له نفسه أن يتحدى مجلس الشعب الخاص بالدولة ويقابل بالتهديد بالسجن أو القتل والتعرض لهم في الطرقات العامة بدون أي مراجع لهم وكأن الدولة هي ملكهم وباقي الشعب عبيد لهم ، فقد أغلقت جميع القنوات الشرعية لتعبير الشعب عن رأيه فقد أصاب جميع الأحزاب الرمزية في كيان السلطة العليا والضعف العام لجميع المنظمات داخل الدولة ، فكان هناك تضييق عام وبشكل متوسع من النظام السياسي المصري في ذلك الوقت ، فلم يكن هناك سبيل سوى الثورة على هذا

[1] خالد السيد محمد, ثورة 25 يناير, (القاهرة: دار النهضة المصرية, 2011), ص126.

[2] – زغلول النجار, السيد ابو داوود, ميدان التحرير: التحولات في مصر بين جذور الماضي وافاق المستقبل, (مصر: در نهضة مصر للطباعة والنشر,2012), ص121.

النظام السياسي الظالم حتى يتم تغييره بشكل يلائم حقوق المواطنين ويحصلون على حرياتهم في التعبير والعيش بكرامة(1).

4- توريث الحكم : عمل نظام حسني مبارك على اهدار كرامة الشعب المصري، وذلك لقيامه بتحريف الدستور وتوريث الحكم لأبنه جمال وعمل على تزييف ارادة الناخبين من خلال تزوير الانتخابات طيلة فترة حكمه وعلى مختلف المستويات، وكان آخرها تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010، التي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس النيابي اقصيت فيها قوى وعمل على المعارضة بشكل نهائي، الأمر الذي أصاب الشعب بالإحباط وتشكل لدى المواطنين وعي وإدراك بأن الأوضاع السياسية في تراجع يعجز النظام السياسي في تلبية مطالبه، وبهذا كان هناك تحضيرات كبيرة لعملية توريث للرئاسة فجميع مفاتيح التشريع كانت مضمونة ومهيئة بشكل كبير لضمان سريان هذا المخطط لأسرة الرئيس،(2).

5- شخصنة الدولة : فكان للرئيس سلطة واسعة فضفاضة مما ساعد على ضعف الدولة أمامه ، فأصبح هو الأمر الناهي وبيده وحده حل مشاكل الدولة التي تعجز الحكومة بالعمل على حلها فأصبحت أواصر الدولة مختزلة في شخصية واحدة وهي الرئيس ، فكان الفساد السياسي متفشي فقد وصل في مصر عام 2010 أن وصلت مصر المرتبة 98 من أصل 178 دولة مدرجة في الفساد العام وعدم الشفافية ، وتحت إحساس المواطنين بان هناك نهب لثروات الدولة واغتصاب لأراضيها تم رفض هذه السياسات والمطالبة بتغييرها من أواصرها، وبالمقابل عمل النظام السياسي على العديد من الإجراءات لإشغال الشارع المصري وذلك من خلال امرين:

مخطط لحبيب العادلي وزير الداخلية السابق اذ حصلت صحيفة اليوم السابع على مستندات تناولت فيها نية العادلي في تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، وذلك لإخماد صوت احتجاجات الأقباط المتكررة وتهدئة البابا شنودة في خطابه مع النظام ومنعه من تحريض الأقباط على التظاهر والاحتجاج(3).

الف العادلي وبمساعدة الاستخبارات البريطانية (تنظيم سري) ويتكون من مجموعة أفراد من الجماعات الإسلامية ويرجع سبب اختيار أفراد تابعين لجماعات إسلامية ما هو إلا محاولة من النظام

[1] وحيد عبد المجيد, ثورة 25 يناير: قراءة أولى, (القاهرة : مركز الاهرام للنشر والتوزيع, 2011), ص57.

[2] – ربى راسم محمد حسين ، ثورة يناير 2011 واثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس , جامعة النجاح الوطنية، 2016، ص58

[3] بالمستندات.. تفاصيل خطة حبيب العادلي لتفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية , صحيفة اليوم السابع, ٣/ ٣ / ٢٠١١

لتوجيه ضربة قاضية للجماعات الإسلامية، كما ويتضمن عدداً من وأصحاب السوابق والمتهمين بقضايا سياسية سابقة وتجار المخدرات القابعين في السجون المصرية، ويعد هذا الجهاز بمثابة جهاز تخريب شامل ويقوده 23 ضابطاً من أجهزة الشرطة لتوتير الأوضاع في مصر في حال اهتزاز النظام، ويعمل هذا التنظيم بكافة أنحاء مصر في حال تعرض النظام لأي تهديد، فما كان لهذا الجهاز أن تحرك بعد الاهتزاز الذي أعقب تزوير انتخابات عام 2010. ، وقام القائمون على هذا التنظيم باختيار أحد مساجين الجماعات الإسلامية ويدعى أحمد خالد للاتصال بمجموعة مصرية متطرفة وتكليفها بضرب كنيسة القديسين، راح ضحيته 26 قتيلاً وأكثر من 100 جريح(1).

6- تجاوزات الشرطة : شهدت الفترة ما قبل اندلاع ثورة يناير تراجعاً كبيراً في الأوضاع الأمنية في مصر بسبب تمادي الشرطة ورجال الأمن في استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم بموجب قانون الطوارئ المعمول به على مدار الثلاثين عاماً التي حكم فيها مبارك، فكان قانون الطوارئ يماس تحت طياته جميع أنواع التعذيب والانتهاكات لحرمات المواطنين وأمنهم وحقوقهم من قبل الشرطة من حبس وقتل وسحل دون رادع وكل ذلك تحت طيات وعلم سلطات الدولة(2) .واخيراً شهد اعتداء الشرطة على الناشط و المدون المصري خالد سعيد ، وتعد هذه الحادثة أدت الى غضب شعبي وبالتالي إلى إنشاء صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي وسموها "كلنا خالد سعيد" على ، مستقطبة مليون متابع، تعبيراً عن السخط من هذه الجريمة(3).

7- الإعلام المضلل : كان الإعلام تحت وطأة الحكم والسلطة وأياد أعضاء مجلس الشعب والوزراء فكان يروج للديمقراطية وانحيازه للفقراء، على الرغم من التقييدات السياسية الموجودة بالدولة وتدهور الحياة الاجتماعية والسياسية بالدولة دون تسليط الضوء على حقيقتها بسبب الضعف في المهنية وإقصاء كل من يخالف أوامر السلطة من ذوي الرأي والكفاءات وهم يوظفون في سبيل ذلك كل طاقاتهم البشرية والمالية

---

[1] – محمد حسن, مقاضاة وزير داخلية مصر بسبب "تفجير القديسين, موقع العربي جديد, 2015/1/1, متاح على الرابط الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk/

[2] وحيد عبد المجيد, , نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر, مجلة السياسة الدولية , مؤسسة الأهرام, العدد 184, 2011 ص20.

[3] – ميساء اسماعيل, **لماذا اندلعت الثورة المصرية؟, 15:51,2021/1/25 , متاح على الرابط الالكتروني التالي:**
https://www.mc-doualiya.com /

والإعلامية، ويسلكون كل الطرق غير المشروعة ، ويهدفون من تعطيل المصالح وقطع طرق لإشاعة الفزع والرعب في نفوس المواطنين والانشغال بالأمور الثانوية (1).

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: وقد تمثلت فيما يلي:

شهدت مصر تردي للأوضاع الاقتصادية في المجتمع، إذ برزت في هذا المجال مشكلات محورية، أبرزها اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الأسعار، إضافة إلى انتشار الفساد، وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع، وتردي أوضاع الخدمات، وهو ما أدى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي. ويمكن ذكر هذه السباب بشيء من الايجاز وكما يلي:

1- في ما يتصل باتساع مساحة الفقر، وهو البعد الأول من أبعاد التردي الاقتصادي، اذ بلغ عدد السكان في عام 2009 نحو 76،1 مليون نسمة، ومنهم نحو 35 مليون نسمة تحت خط الفقر، أي بنسبة 43% من السكان، وتتركز في ريف الوجه البحري وصعيد مصر. وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 6% من اجمالي عدد السكان، أي نحو 4.56 مليون نسمة؛ ويعمل 47 في المئة من جملة الفقراء في مجال الزراعة(2). وأن نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو 85 في العدد الكلي للفقراء، وهو الامر الذي يشير إلى أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية في يعني أن الفقر أصبح تجليا للظروف الاقتصادية الصعبة من ناحية، وأن تأثيره في الشباب كان أكثر وطأة من ناحية ثانية. وكان التأثير أكثر وضوحا في الطبقتين الوسطى والدنيا، اللتين شعرتا بأنهما محاصرتان بهذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، الأمر الذي أسس لديهما قابلية الثورة بممارسة الاحتجاج الاجتماعي. (3)، وفي العام 2011 نجد أن 40% من الشعب المصري يعيشون ليس في فقر وإنما تحت خط الفقر اذ يقدر عدهم حوالى 22% من اجمالي اعداد السكان،(4).

---

[1] – غادة محمد شريف، «بديع»: أذناب النظام السابق تريد فراغاً دستورياً لإرباك «متخذ القرار»، المصري اليوم، 13-12-2012 22:52، متاح على الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/264105

[2] – علي ليلة , **لماذا قامت الثورة: بحث في احوال الدولة والمجتمع في مجموعة مؤلفين**, الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات, (بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات, 2012) ص34-35.

[3] – علي ليلة, المصدر السابق, 35

[4] – تقرير التنمية البشرية, برنامج الامم المتحدة الانمائي , 2011.

2- اما البعد الثاني فيتمثل في ظاهرة البطالة ومن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي زجت بالمواطنين للمطالبة بالتغيير السياسي هي ارتفاع نسبة البطالة التي قد انتشرت بين أفراد الشعب المكافح وخاصة بين خريجين الجامعات ومنهم حاملي للشهادات العليا وكذلك حاملي المؤهلات المتوسطة على السواء، وأن نسبة البطالة كانت في تزايد مستمر وبشكل كبير والتي أدت لنشوء ظاهرة اخرى وهي الهجرة غير الشرعية والتي كانت تودي بحياة الكثيرين من شباب مصر إلى طي النسيان ، ورغم وضوح تلك النسب التي تؤكد ارتفاع معدلات البطالة إلا ان الحكومة كانت تنكر وتؤكد غير ذلك(1)، وتعد البطالة مدخلا لتوسيع مساحة الفقر، اذ بلغت نسبة البطالة في المجتمع في عام 2009 نحو 9،4%، بينما كانت نحو 8،4% في عام 2008، وتتزايد النسبة بين الشباب لتصل إلى نحو ٢٣,٢% في الشابات، ونحو ١٧,٢% في بين الشبان. وحسبما تذهب إليه دراسات كثيرة، ينتمي معظم هؤلاء إلى الطبقة الوسطى". وقد ساعدت في ارتفاع معدلات البطالة عوامل كثيرة، منها تراكم متخرجي الجامعات والمدارس العليا من دون عمل، والتصفية الكاملة تقريبا لشركات ومؤسسات الحكومة والقطاع العام، والاستغناء عن عمالها ومستخدميها، فبدأت ترتفع نسبة البطالة وتنشر بين طبقات الشعب دون الأغنياء بصورة واضحة ويقدر نسبة العاطلين عن العمل وخاصة من فئة الشباب حوالي 41،9%، ونسبة الشباب الجامعيين العاطلين عن العمل حوالي 42،9%عام 2010، في حتى ساء الوضع وبدأت تدخل مصر لمستويات انتشار الجرائم بمختلف صورها وذلك بغية حصول مرتكبيها على ما لا يستطيعون الحصول عليه من الدولة والتي تمثل أبسط حقوقهم كأناس في الحياة و يستحقون العيش بكرامة(2).

3- البعد الثالث فيرجع الى انتشار الفساد الذي تضافر مع انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع، وتحالف السلطة مع الثروة، إضافة إلى السلوك الانتهازي لبعض أعضاء نخبة الطبقة الوسطى، التي التحقت بتحالف السلطة مع الثروة. وأدى ذلك إلى ظهور تشكيل عصابي (تجمع على نمط العصابات) على ثروات المجتمع ومقدراته بلا رحمة، بدءا من رئيس الجمهورية السابق وأسرته وحتى نخبة الحزب الوطني الديمقراطي، بحيث أصبحت ثروات مصر وليمة على مائدة المسؤولين واصحاب السلطة. كان من نتيجة ذلك أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية أصبح الثامن بين الدول العربية في عام 2005 في حين كان ترتيبها

[1] – زغلول النجار, السيد ابو داوود, مصدر سبق ذكره, ص122.

[2] – التقرير العربي الاقتصادي الموحد, 2010, صندوق النقد العربي الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

الثالث في عام 2001. وبلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية في عام 2005، بعد أن كانت جملة القضايا في المدة الممتدة بين عامي 1966 – 1970 نحو 1286 قضية. وكان عدد قضايا الاختلاس 54 قضية في عام 1981، فارتفعت لتصبح نحو 7000 قضية في عام 2009 اي تضاعفت سبع مرات(1)

ولهذا فأن تحرك الشعب لتغيير النظام السياسي في مصر لم يمكن للمطالبة بالتغيير السياسي فقط ، فالشعب وخاصة البسيطين منهم ليس لهم اهتمام بأن يكون هناك تحول للديمقراطية أو وجود عدد من الأحزاب المختلفة أكثر من كونه مهتماً بلقمة العيش التي كانت بالكاد تتوفر، لذلك كان الشعار الأساسي للمطالبة بهذه التغيرات هي العيش والحرية ثم العدالة الاجتماعية في التساوي بالغير في العمل والمكانة الاجتماعية والمعاملة الأمنية لهم .

وبالتالي وبسبب الفجوة الكبيرة التي تواجدت بين الفقراء والأغنياء على مرور 30 عاماً من النظام السابق وإلحاحاً من الشعب بسبب الظروف التي يعيشون فيها والأوضاع الاقتصادية المميتة كان هذا سبباً للمطالبة بالتغيير السياسي الأول في حياة مصر بعد مدة الحكم الجائرة للرئيس السابق مبارك، فكانت هناك العديد من الأسباب السياسية قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة والتي كانت تتراكم في انفس الشعب المصري يوماً بعد يوم على طيلة ايام حكمه وإن كانت لم تصل للتغيير المطلوب ولكن كانت نقطة شرارة لبداية العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة للشعب والتي كانت من اكبر المطالب التي سعى المواطنين لإحداث هذا التغيير(2).

4- كان هناك استخدام لسياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس مبارك والتي أخذت ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون الأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية لنظام سوق الاقتصاد الرأسمالي والتي كانت من الأساس قد وجدت وتشكلت في المراحل التاريخية بسبب الضغوطات التي تقع من الشعب على عاتق الدولة، وأغلب ما كان يحدث في الدولة من مطالبة من الدول الدائنة لمصر في إطار السياسات الاقتصادية كان من أهمها هي أسلوب التخصيص من بيع القطاع الخاص للأجانب والرأسمالية في

[1] – جريدة الاهرام 2011/5/10.

[2] آية يوسف عبد السلام, **أسباب قيام ثورات الربيع العربي** , (مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية,2014), ص23.

صور مختلة من صفقات كانت تستم بالفساد بصورة كبيرة في أغلبها إن لم تكن كلها ، فلم يكن هناك اهتمام بملائمة هذا النوع من السياسات للأوضاع الاقتصادية ومتطلبات التنمية داخل الدولة ، بالإضافة لقلة الكفاءة والتطبيق الفاسد لهذه السياسات والتي كان من الممكن أن يكون نتاجها وضع اقتصادي أفضل كثيراً لو كان النظام السياسي الاقتصادي المعمول به في ذلك الوقت ذا كفاءة عالية وشفافية كبيرة(1).

5- كان هناك إهدار كبير للموارد الطبيعية للدولة والتي هي في الأصل ملك للمواطن المصري، فبعد أيام من تنحي حسني مبارك عن الحكم، صرح الخبير البترولي "طارق حجي" في لقاء له إن مصر قامت في عهد مبارك بتصدير الغاز لإسبانيا بسعر دولار واحد للمليون وحدة حرارية، وأضاف قائلا: "جاء الإسرائيليون إلى مصر وحصلوا على الغاز المصري بنفس سعر تصديره لإسبانيا، اي تم بيع الغاز الطبيعي لإسبانيا وإسرائيل بأسعار أقل بكثير من السعر الدولي السائد في ذلك الوقت، و قامت مصر في عام 2005 باتفاقية مع الكيان الصهيوني وإبرام أربعة عقود يكون بموجبها أن تقوم مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، بحجم 1.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي ولمدة 20 عاما، بثمن يتراوح بين 70 سنتا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة 2.65 دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008(2). في الوقت الذي عانت فيه مصر من أزمات مصر نتيجة هذه الصفقة غير المبررة من قبل الرئيس السابق فكان هناك استياء شديد من الشعب ومعارضة من الخبراء والسفراء السابقين ممن لهم خبرة في قطاع البترول، اذ أن سعي أي دولة لتصدير منتج ما يكون بسبب وجود فائض عن حاجة شعبها وهذا لم يكن متوفراً في هذه الحالة ، فاعتبرت إهدار للمال العام لمصر. مما ادى الى حرمان طبقة الفقراء والطبقة المتوسطة من الإيرادات التي يستحقوها من بيع هذه الموارد والتي تتشكل في تحسين أحوال الخدمات التي تقدم لهم فيما بعد(3).

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي, الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الادوار الاقليمية, مجلة شؤون عربية, الامانة العامة لجماعة الدول العربية, مصر , العدد147, 2011, ص18.

[2] – محمد جمعة , خيار التدويل يتهدد قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل, 2008/11/21, متاح على الرابط التالي:
https://web.archive.org/web/20090207213358/http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33A5FC71-E5D8-4E3A-8500-54210A6E5241.htm

[3] – مصر صدرت الغاز لإسرائيل بـ دولار وتستورده منها بـ 8 دولارات, **2017/3/23, موقع الجزيرة مباشر, متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2017/3/23/**

6- انعدام الطبقة المتوسطة: ذلك بسبب ممارسات السياسات الاقتصادية المغلوطة دور كبير في أن تختفي الطبقة المتوسطة وقد أدى ذلك الى انقسام الشعب المصري لطبقتين إما فاحشة الثراء وهي أقلية تمثل 20% من الشعب وتمتلك كل شيء، أو شديدة الفقر وهي أغلبية تمثل 80% من الشعب ولا تمتلك شيء، مما ادى الى انخفاض مستوى المعيشة وتبعه ارتفاع معدلات الفقر بشكل كبير، فانتشرت العشوائيات بشكل كبير مخلفة على غرارها مشاكل اجتماعية واقتصادية يصعب السيطرة عليها، وازدادت الهوة الفاصلة بين الأغنياء المؤيدين للنظام والفقراء الذين يشكلون عامة الشعب(1)،سوء توزيع الدخل المصري لدرجة ادت للشعور بعدم وجود ثمار لأي نمو اقتصادي مما تشير له الحكومة ، حيث كانت الحد الأدنى للأجور هزيل للغاية اذ كان يقدر بـ 118ج فقط ، مما أدى لوجود قفزات في الأجور بين أفراد الشعب وفروق شاسعة و كان هناك من يصل مرتبة لمئات الآلاف من الجنيهات حتى في الأجهزة الحكومية مقابل الحد الأدنى للأجور في الوقت نفسه (2).

ثانياً: الأسباب الثقافية:

لا يمكن إغفال الأسباب الثقافية التي ادت الى ثورة 25 يناير والخروج ضد النظام السياسي المصري بقيادة حسني مبارك وتتمثل في ما يلي:

1- مستوى التعليم المنخفض :ومن الأسباب التي ساهمت في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء هي المنظومة التعليمية والتي كانت منخفضة بطريقة ملحوظة مما زاد من سخط المواطنين من السياسة المتبعة في الدولة ، فكان تدني مستوى التعليم واضح في مصر ورغم محاولة الشعب من محاربة هذه الظاهرة بالتعلم المستمر لذويهم إلا أنها كانت محاولات فاشلة في ظل التعليم الفاشل الذي كان متبعاً من الدولة مما أدى لوجود فجوة كبيرة بين سوق العمل والمتعلمين الغير مؤهلين له حيث كانت الميزانية المقررة من الدولة للتعليم لا تزيد عن 1.% بل تقل(3).

2. الثورة في مجال الاعلام والاتصالات: تعد ثورة المعلومات والاتصال والعالم الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي بشكل عام

[1] احمد زايد , اركيولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية, السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, العدد 42, 2011, ص21.

[2] آية يوسف عبد السلام , مصدر سبق ذكره, ص86.

[3] – احمد منيسي, حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية, (ابو ظبيك مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2010), ص18.

ومصر بشكل خاص، فمن الآثار الايجابية للأعلام الجديد أنه منح الشباب الثوار القدرة على ايصال صوتهم وصورتهم الى العالم ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، واتسمت الحركات بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي وبرز بقوة دور (صحافة المواطن) ، متحدياً التعتيم الإعلامي المصري الموجه والرسمي(1).

فكان لابد من قيام الشعب المصري بالمطالبة بالتغيير السياسي داخل مصر حتى يسترجعوا حقوقهم ويمارسوا حرياتهم السياسية دون خوف وحظر حتى تفلت الدولة من آيادي الفاسدين القامعين في جنباتها لأكل خيراتها وحدهم وتجنيب الشعب ولغي وجوده بالكامل.

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية:

ان بحث ودراسة الاسباب الخارجية المسببة لقيام الثورة المصرية في 11 يناير 2011، لا تقل اهمية عن الاسباب الداخلية كونها تؤشر مخرجات فعل الثورة ومن ثم تغيير النظام السياسي، ومحصلتها واحدة، وكانت الأسباب الرئيسية الخارجية والتي أدت للمطالبة بالتغيير السياسي الكامل كالتالي:

1. الغياب المؤسسي في صناعة السياسة الخارجية وضعف التمثيل الدبلوماسي:

الدبلوماسية هي عبارة عن المهارات التي تستعملها الدولة لتمثيل نفسها أمام الدول الأخرى، فتكون وسيلة للتواصل السياسي الخارجي حتى تقوم بشرح السياسة التي تتبعها إزاء القضايا الدولية، فبالرغم من الخبرات الطويلة للدبلوماسية الخارجية لمصر وخبراتها السياسية الخارجية الكبيرة في التعامل الدولي ، لكنها عانت من الضعف في عناصر متعددة ابان حكم الرئيس السابق مبارك ، مما ساعد ذلك المطالبة بالتغيير السياسي([2]).

وكان الرئيس السابق حسني مبارك يميل في سياساته الخارجية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تمتاز بثقل سياسي في عملية اتخاذ جميع القرارات الخارجية للعالم أجمع ، فكانت مصر تابع لها مما جعلها فاقدة لمصداقيتها الدبلوماسية وقدرتها على المناورة ، والتي تعد الأساس للعمل الدبلوماسي الخارجي. كما ونجد في القانون المصري أن رئيس الدولة له أن يضع السياسات الخارجية للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء وهذه هي السياسة العامة للدولة، وبالتالي وضع في الاعتبار أن رئيس الدولة له أن يقوم بعزل الوزراء وتعيينهم ،

[1] – جمال الشلبي، العرب واوروبا، رؤية سياسية معاصرة, (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 2000) , ص23.

[2] أركان إبراهيم عدوان, توجهات السياسية الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011دراسة في تقييم أداء السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, القاهرة , العدد 55, 2020, ص50.

مع الضعف الرقابي لأعمال الحكومة فيكون واقع الأمر أن السياسة الخارجية هي صناعة يقوم بها رئيس الدولة فقط والتنفيذ فقط يكون على عاتق وزارة الخارجية باستخدام أدواتها الدبلوماسية([1])، فتكون بذلك السياسة الخارجية لمصر فاقدة للمؤسسية ، وتكون تحت هيمنة تصورات الرئيس الذاتية ورؤيته الشخصية فقط، مما أفقد مصر التخطيط الاستراتيجي والثبات بين الدول([2]).

2. تهميش الدور الخارجي لوزارة الداخلية المصرية في تنفيذ السياسات الدولية:

كان في بداية القرن العشرين تهميش واضح جلياً لدور الخارجية المصرية في العمل الدبلوماسي لصالح الأجهزة الأمنية وبشكل خاص جهاز المخابرات العامة ، والذي كان في وقتها يقوم بالإشراف على أهم الملفات الدولية حين ذاك كفلسطين والعراق وسوريا والسودان وليبيا، فكان ذلك واضح من خلال الدور الرئيس الذي يقوم به رئيس المخابرات في ملف قضية فلسطين وملفي دارفور وجنوب السودان ، بعد ان كانت وزارة الخارجية فقط هي لها الدور الرئيس فيها([3]).

3. الإهمال الواضح للشعب عند التحرك المصري على الساحات الدولية :

كانت النظرة التي تنظر لها الدبلوماسية المصرية للسياسات الخارجية الدولية أنها مجرد علاقات رسمية بين الدول وبعضها البعض حكومياً ، وكان في نفس الوقت تلعب القوى الخارجية في دول العالم دوراً مهما في صناعة القرارات الخارجية، ويمكن للاتصال بتلك القوى نتائج فاعلة أكثر من التعامل مع الرسمي مع الحكومات داخل الدول([4]).

4. جمودية السياسة الخارجية المصرية وتراجع الدور الدولي والاقليمي المصري:

بدأ الدور المصري الدولي والاقليمي يتراجع وظهر ذلك خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، إذ كان موقف مصر الرسمي تجاه عملية خطف الجنديين الإسرائيليين ضعيف، ووصفت العملية بالمغامرة غير المسؤولة، وقد أصدرت السعودية ومصر بيانا هاجمت فيه العناصر اللبنانية، واعتبار هذه الافعال غير

---

[1] – حسن نافعة, **أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك, 2011/8/8, متاح على الرابط الالكتروني التالي:** https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201188736172598 06.html

[2] – محمد هادي النجداوي, الدور الاقليمي لمصر (سيناريوهات ما بعد الثورة), مجلة البحثية, العدد 1, 2013,ص6.

[3] أركان إبراهيم عدوان , مصدر سبق ذكره , ص52.

[4] عمار حميد ياسين , عبير سهام مهدي, , العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية , دراسات دولية , بغداد , العدد 58. 2019, ص17.

محسوبة، دون الرجوع إلى السلطة الشرعية ودون التنسيق مع الدول العربية([1])، اما الموقف الثاني والذي يسجل على النظام السياسي المصري هو موقفها تجاه الحرب الصهيونية على غزة عام 2008 ، تحديداً بعد زيارة(تسيبي ليفني) وزير خارجية (إسرائيل) لمصر وفي تصريح (عمر سليمان) رئيس جهاز المخابرات المصرية قال: "إننا أرسلنا تحذيرات إلى حركة حماس بعمليات إسرائيلية مؤكدة، وإننا قد ننجح في وقف العمل الإسرائيلي العسكري فقط إذا ما توقف القصف فوراً من الجانب الفلسطيني"، كذلك إخفاق النظام في مجمل قضايا الأمة العربية ، وكان النظام الساسي المصري مقصراً في حق نفسه فلم يبد منه أية رد فعل إزاء قتل المدنيين المصريين والذين تعرضوا للإصابات والاعتداء والاعتقال على الحدود بين مصر وإسرائيل، وهنا بدأ يشعر المواطن المصري بضياع هيبته، وامتهان كرامته وبدأ يسخط على نظام لا يدافع عنه، أما بالنسبة للأمن القومي المصري ،أصبح في عهد الرئيس حسني مبارك بدون أهمية ، إذ العديد من القضايا الخارجية الهامة التي تهدد الأمن المصري لا تناقش في البرلمان ، ومن هذه القضايا قضية السلاح النووي الإسرائيلي وتهديده للأمن القومي المصري وقضية أخرى لا يمكن مناقشتها داخل البرلمان هي قضية السودان وتأثير التدخل الأمريكي في هذه القضية على الأمن القومي المصري، فقد تعمد النظام المصري بعدم إدخال مثل هذه الملفات إلى البرلمان، حتى لا يثير غضب الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، فكان دائماً لا يلتفت لمثل هذه القضايا ويعتبرها هامشية([2]).

5. قيام الثورة الشعبية التونسية:

اذ نجحت الثورة التونسية في الاطاحة بحكم زين العابدين بن علي، وقد كانت شرارة الثورة في تونس، جراء حرق المواطن محمد بوعزيزي نفسه نتيجة الظلم المستفحل في تونس التي اندلعت يوم 14 ديسمبر 2010،([3]) أي قبل 38 يوماً من الثورة المصرية، مثل عاملاً محفزاً للشعب المصري في قدرة الشعوب على إقصاء الأنظمة الديكتاتورية القمعية، فقد أثبتت الثورة الشعبية التونسية ان قوة الشعوب العربية تكمن في احتجاجه، وخروجه للتعبير عن رأيه بالشارع، وأن الجيش هو مساند قوي لتطلعات الشعوب، وليس أداة بيد

[1] – نيفين مسعد ، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، 2010), ص24.

[2] – سند وليد سعيد نعمان العبيدي، التغيير السياسي المصري وانعكاساته على إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص53–55.

[3] – تمارة كاظم الاسدي, محمد غسان الشبوط, عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية, (برلين, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, 2018), ص72.

النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته. الشباب واستخدام تكنولوجيا التواصل: لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا هاما في الدعوة للثورة المصرية وبخاصة الشبكة العنكبوتية ويأتي دورها من خلال تطبيق (فيس بوك) الذي استغله النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة كبيرة في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة، وكان لتحديد هذا اليوم حدث بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهه خصيصا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعي الذي تتبعه. وكانت ابرز صفحات التواصل تلك التي دشنها كل من وائل غنيم، وعبد الرحمن منصور، بعنوان «كلنا خالد سعيد» في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت([1]).

6. توحش أطراف في الرأسمالية الدولية لها علاقة بالاقتصاد المصري والطبقة السياسية والمالية المصرية. وقد خلفت هذه العلاقات آثاراً مباشرة شملت نواحي اجتماعية واقتصادية وسياسية من خلال ما عرف بالأزمة الاقتصادية المالية العالمية وتداعياتها. من هذه التداعيات، انكشاف مدى اتساع الفجوة بين مرتبات كبار موظفي البنوك وشركات المال والدولة والشركات الاستثمارية ورؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف والإذاعة والتليفزيون وبين قيادات الغالبية العظمى من موظفي مصر في القطاعين الخاص والعام. ورفضت الدولة النظر في الأمر كما سبق، ورفضت الاعتراف بأن الأزمة المالية تركت آثاراً في الاقتصاد المصري والمجتمع، وأن معالجتها باتت تحتاج إلى تغيرات في التوجهات الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. هكذا، ولهذا السبب نشأت ونمت بيئة داخلية في مصر معادية للنخبة المالية الاقتصادية، وبخاصة لعائلات وأفراد من هذه النخبة تصاهروا مع جماعة كبار رجال الحكم والحزب الوطني([2]).

7. الحرب ضد الإرهاب كان حرب العالم على الارهاب سبباً رئيسياً ساهم في شحن علاقات الكراهية بين النظام الحاكم وقطاعات متعددة في الشعب، إذ استخدمها النظام الحاكم تبريراً لممارسة قوى الأمن التعذيب على أوسع نطاق. حتى اضحى التعذيب السمة الأساسية في علاقة المواطن بالسلطة الأمنية، فضلاء التجسس على المواطنين والتدخل في خصوصياتهم. وكانت فرصة استغلها النظام لتوثيق علاقته بالولايات

[1] – 25 يناير 2011, , https://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyfive.html

[2] – جميل مطر, الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات, في مجموعة مؤلفين, رياح التغيير في الوطن العربي, (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2011), ص39.

المتحدة ودول الغرب، وإجبار هذه الدول على دعمه وتجاهل سياساته الاستبدادية. من ناحية أخرى استفادت قوى الأمن من دورات أجريت في الولايات المتحدة لتدريب قوات الشرطة المصرية على مقاومة أعمال الاحتجاج والشغب والتخريب.

8. ادى تبدل السياسة الخارجية الامريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ومساعيها لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضاء على الإرهاب في خلق مناخ مشجع على التغيير السياسي، وبالرغم من جهود كبيرة من جانب النظام لمقاومة مفعول هذه الحملات بالإساءة إلى منظمات المجتمع المدني والحركة الحقوقية في مصر، وبالرغم من تنامي ظاهرة الفساد في عمل بعض هذه المنظمات وإهدارها للتمويلات الأجنبية على أنشطة غير مفيدة. وقد لوحظ عندما قامت الثورة، أن أغلب هذه المنظمات كان بعيداً عن أحداثها على عكس «تجمعات التواصل الإلكترونية» التي قامت لأغراض محددة منذ فترة غير طويلة والجماعات التي نادت بالتغيير مثل حركة كفاية وخالد يوسف وغيرها.

9. تعاظم الوجود والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة العربية ما قبل يناير 2011، بصفة خاصة، ومنذ توقيع اتفاقية الصلح المصرية – الإسرائيلية بصفة عامة. حدث هذا التوحش في وقت بذلت فيه حكومة مبارك جهوداً ضخمة لتعزل الرأي العام المصري عن التطورات السياسية في المنطقة، وبخاصة المتعلق منها بالنشاط العدواني الإسرائيلي، الأمر الذي تسبب في زيادة الشكوك لدى الرأي العام في نوايا إسرائيل، وفي نوايا النظام المصري وعلاقاته بإسرائيل. واشتد الرفض الشعبي لإسرائيل، وإن استمرت العلاقات التجارية بين شركات يملكها رجال أعمال محسوبون على النظام الحاكم وشركات إسرائيلية تنفيذاً لرغبة أمريكية. وجدير بالذكر أن إسرائيل تعمدت طول الوقت إحراج السياسيين المصريين لاتخاذ مواقف تؤذي العلاقات المصرية_ العربية، وعلاقات مصر بدول الشرق الأوسط الأخرى، وتدفع في الوقت نفسه في اتجاه فرض الأمر الواقع الإسرائيلي على الرأي العام المصري وعلى القوات المسلحة المصرية، بهدف زرع اليأس في نفوس المصريين وإظهار قادتهم بمظهر العاجز عن تحدي الغطرسة الإسرائيلية ([1]).

10. التعامل السياسي لمصر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – جميل مطر, مصدر سبق ذكره, ص40.

فالعلاقات بين أمريكا ومصر كانت علاقة التبعية المطلقة فكانت علاقة خاصة بين الدولتين وذلك بسبب عدة أسباب ([1]):

أ. الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتقديم مساعدات اقتصادية بشكل دائم ، فمصر هي ثان أكبر متقبل للمساعدات من أمريكا بعد إسرائيل ، فكانت المساعدات التي تقدمها للمجالات الاقتصادية والعسكرية للدولة والتي كانت تصل الى(2) مليار دولار ثانوياً ، مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة في شئون مصر بشكل كبير.

ب. من أكبر الشركاء التجاريين لمصر هي الولايات المتحدة الأمريكية ، بالرغم أن مصر تأخذ المرتبة 45 في الشراكة لأمريكا ، فمصر هي ذات سوق كبير بالنسبة للقمح القادم من امريكا وكذلك بعض السلع الأخرى الزراعية ، حيث تعتبر من أكبر المستثمرين الأجانب في مصر في مجالات النفط والغاز الطبيعي وغيرها.

ت. وجود علاقات وثيقة للغاية بين الجيش المصري وأمريكا اذ كانت تسمح لها ليس مجرد إبداء الرأي ولكن التدخل في التحولات التي تشهدها مصر وما يرغبه الشعب، فالمساعدات التي تقدمها أمريكا لمصر نصفها هي مساعدات مقدمة للجيش بشكل خاص اذ خصصت لتطوير وتجديد ومتابعة وصيانة المعدات داخل مؤسسة الجيش المصري.

فكان بسبب هذه المساعدات المقدمة كان لأمريكا حق التدخل في الشؤون المصرية حيث كانت تقوم بالتهديد بقطع الامدادات التي تقدمها كنوع من أنواع الضغط على الحكومات المصرية لترضخ لمطالبها وتدخلاتها في شئون مصر الداخلية ، والتغييرات السياسية التي يطلبها المواطنون ، ويرى البعض أن التغيرات التي حدثت في مصر كانت للولايات المتحدة الأمريكية قد مدت يد المساعدة فيها بشكل كبير وأنها كانت تلبية لرغبتها اذ جندت رجالها داخل مصر لمساعدتهم في قيام وحدوث هذا التغيير، من خلال وكلاء تم تدريبهم على التأثير على القومة لسياسية والشارع المصري وإعداد دورات تدريبية للشباب ومهارات التنظيم السياسي ، وكان لوزارة الخارجية الامريكية واقع شراكة على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج للمنظمات

[1] عمار حميد ياسين , عبير سهام مهدي , العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية , دراسات دولية , بغداد , العدد 58, 2019, ص75.

قامت بإعدادها والتي ضمت لها عدد من الشباب ومنهم حركة 6 إبريل وقد استمرت هذه الحركة حتى قامت هيلاري كلينتون بمقابلتهم تحت غطاء تعزيز الديمقراطية([1]).

فقد رصدت وكالة أنباء فرنسية ما كانت تقوم به أمريكا من إنفاق مبالغ وأموال كثيرة وصلت ل 50 مليون دولار لتطوير التقنيات الحديثة لمساعدة النشطاء ، وقد كشفت بعض وكلاء الأنباء أن حركة 6 إبريل التي أطاحت بحسني مبارك كان قد تم تدريب قائدها في صربيا وأنه استفاد من أموال كثيرة من الحكومة الأمريكية والمنظمات التابعة لها، فبذلك يمكن القول أن(إسرائيل) والولايات المتحدة كان لهم دور قوي في عملية التغيير السياسي الذي وقع داخل مصر ، وذلك لو اتخذنا ما قامت به الدولتان في السابق لتشتيت الدول العربية حتى تستطيع إسرائيل أن تكون أكبر دولة في الشرق الأوسط، فلما أدركت الولايات المتحدة أنها لن تستطيع إسقاط الحكم القائم والأنظمة السياسية في دولة مصر عن طريق احتلالها كما فعلت من قبل قامت برسم خطط لتفكيكها بتصويت من مجلس الشيوخ بذلك([2]).

[1] داليا عادل شيت, **التغيير السياسي وأثره على الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011 – دراسة حالة** , (القاهرة: دار الخليج للنشر والتوزيع , 2022), ص56.

[2] عمار حميد ياسين , عبير سهام مهدي, العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية , دراسات دولية , بغداد , العدد 58, 2019, ص84.

الخاتمة :

وفي الختام يمكن القول ان الثورات العربية او الاحتجاجات الشعبية ومنها ثورة يناير 2011 في مصر قد استطاعت اقتلاع النظام السياسي التسلطي فكان سعي الشعب المصري هو الوصول الى الحرية وتحقيق العدالة واسترداد الكرامة في ظل ارادة شعبية حقيقية.

وتعد هذه الاحتجاجات والثورات ردة فعل لما عاناه المواطنون المصريون فهي حصيلة مجموعة من العوامل والاسباب منها داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واخرى خارجية، ادت جميعها الى تعبئة الشارع المصري لينقض بوجه الظلم ويسعى الى التغيير السياسي المنشود وكان نتيجتها هو الاطاحة بنظام محمد حسني مبارك كمحصلة للثورة معلنة نجاحها.

Conclusion: Conclusion: In conclusion، it can be said that the Arab revolutions or popular protests، including the revolution of January 2011 in Egypt، were able to uproot the authoritarian political system، so the Egyptian people's quest was to reach freedom، achieve justice، and restore dignity under a true popular will.

These protests and revolutions are a reaction to what the Egyptian citizens have suffered، as they are the result of a group of factors and causes، including internal political، economic، social، cultural، and other external ones. its success.

المصادر :

1. احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية، (ابو ظبيك مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).
2. احمد زايد ، اركيولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 42، 2011.
3. أركان إبراهيم عدوان ، توجهات السياسية الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011دراسة في تقييم أداء السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، القاهرة ، العدد 55، 2020.
4. اية نصار واخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، (قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
5. آية يوسف عبد السلام، **أسباب قيام ثورات الربيع العربي** ، (مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية،2014).
6. ايناس خليل، بحث عن ثورة 25 يناير واسبابها ونتائجها، 2021/11/20، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.mlzamty.com/search-25th-january-revolution/
7. 25 يناير 2011، ، https://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyfive.html
8. تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 2011.
9. التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2010.
10. تمارة كاظم الاسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).
11. جميل مطر، الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات، في مجموعة مؤلفين، رياح التغيير في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
12. جريدة الاهرام 2011/5/10.
13. جمال الشلبي، العرب واوروبا، رؤية سياسية معاصرة، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000).
14. حسن نافعة، **أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، 2011/8/8، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118873617259806.html**
15. خالد السيد محمد، ثورة 25 يناير، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 2011)،.
16. داليا عادل شيت، **التغيير السياسي وأثره على الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011 – دراسة حالة** ، (القاهرة: دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022).
17. ربى راسم محمد حسين ، ثورة يناير 2011 واثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس ، جامعة النجاح الوطنية، 2016.
18. زغلول النجار، السيد ابو داوود، ميدان التحرير: التحولات في مصر بين جذور الماضي وافاق المستقبل، (مصر: در نهضة مصر للطباعة والنشر،2012).

19. سند وليد سعيد نعمان العبيدي، التغيير السياسي المصري وانعكاساته على إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.

20. ظاهر جبر، أثر ثورة 25 يناير كانون ثالي المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس 21-20 جامعة النجاح الوطنية، 2013.

21. علي ليلة ، **لماذا قامت الثورة: بحث في احوال الدولة والمجتمع في مجموعة مؤلفين**، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012).

22. عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي ، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية ، دراسات دولية ، بغداد ، العدد 58، 2019.

23. عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي ، 2019 ، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية ، دراسات دولية ، بغداد ، العدد 58.

24. عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي، ، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية ، دراسات دولية ، بغداد ، العدد 58. 2019

25. عمار حميد ياسين ، عبير سهام مهدي، العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية ، دراسات دولية ، بغداد ، العدد 58، 2019.

26. عمرو عبد الراضي، الفقي لوفد أمريكي: مبارك ليس "بن علي"، جريدة الشروق المصرية، السنة الثانية، العدد 836 ، 26/ يناير/ 2011.

27. نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد48، 2011.

28. غادة محمد شريف، «بديع»: أذناب النظام السابق تريد فراغاً دستورياً لإرباك «متخذ القرار»، المصري اليوم، 13-12-2012 22:52، متاح على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/264105

29. محمد جمعة ، خيار التدويل يتهدد قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل، 2008/11/21، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://web.archive.org/web/20090207213358/http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33A5FC71-E5D8-4E3A-8500-54210A6E5241.htm

30. محمد حسن، مقاضاة وزير داخلية مصر بسبب "تفجير القديسين، موقع العربي جديد، 2015/1/1، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.alaraby.co.uk/

31. محمد هادي النجداوي، الدور الاقليمي لمصر (سيناريوهات ما بعد الثورة)، مجلة البحثية، العدد 1، 2013.

32. مصر صدرت الغاز لإسرائيل بـ دولار وتستورده منها بـ 8 دولارات، 2017/3/23، موقع الجزيرة مباشر، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2017/3/23 /

33. مصطفى عبد العزيز مرسي، الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الادوار الاقليمية، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجماعة الدول العربية، مصر، العدد147، 2011.

34. ميساء اسماعيل، **لماذا اندلعت الثورة المصرية؟، 15:51،2021/1/25** ، **متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.mc-doualiya.com/**

35. نيفين مسعد ، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

36. همام سرحان، مبارك يتخلى عن رئاسة مصر ويكلف الجيش بإدارة شؤون البلاد، 11فبراير 2011 – 17:03، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.swissinfo.ch/ara/

37. وحيد عبد المجيد، ، نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، العدد 184، 2011.

38. وحيد عبد المجيد ، ثورة 25 يناير: قراءة أولى، مركز الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2011 .

Sources

1.Ahmed Munisi، New Change Movements in the Arab World: A Study of the Egyptian Case، (Abu Dhabi، Emirates Center for Strategic Studies and Research، 2010).

2. Ahmed Zayed، The Archeology of the Revolution and the Rebirth of the Democratic Middle Class، International Politics، Al-Ahram Foundation، Issue 42، 2011.

3. Arkan Ibrahim Adwan، Egyptian foreign policy orientations after the revolution of January 25، 2011، a study in evaluating the performance of Egyptian foreign policy after the revolution، Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies، Cairo، Issue 55، 2020.

4. Aya Nassar and others، the Egyptian revolution، motives، trends and challenges، (Qatar، Arab Center for Research and Policy Studies، 2012.

5. Aya Youssef Abdel Salam، The Reasons for the Arab Spring Revolutions، (Egypt: Arab Democratic Center for Strategic، Economic and Political Studies، 2014).

6. Enas Khalil، Research on the January 25 Revolution، Its Causes and Results، 11/20/2021، available at the following electronic link:
https://www.mlzamty.com/search-25th-january-revolution/

7. 25 January 2011، https://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julyfive.html.

8. Human Development Report، United Nations Development Program، 2011.

9. Unified Arab Economic Report، 2010.

10. Tamara Kazem Al-Asadi، Muhammad Ghassan Al-Shabout، Storm of Change: The Arab Spring and Political Transformations، (Berlin، Arab Democratic Center for Strategic، Political and Economic Studies، 2018).

11. Jamil Matar، The Egyptian Revolution: Backgrounds and Beginnings، in a group of authors، Winds of Change in the Arab World، (Beirut، Center for Arab Unity Studies، 2011).

12. Al-Ahram Newspaper 10/5/2011.
13. Jamal Al-Shalabi، The Arabs and Europe، A Contemporary Political Vision، (Beirut، The Arab Institute for Studies and Publishing، 2000).
14- Hassan Nafaa، The Foundations and Pillars of Egyptian Foreign Policy during the Mubarak Era، 8/8/2011، available at the following electronic link:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118873617259806.html
15. Khaled El-Sayed Mohamed، The Revolution of January 25، (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Masrya، 2011).
16. Dalia Adel Chit، Political Change and its Impact on the Arab Social Reality after 2011 - A Case Study، (Cairo: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution، 2022).
17. Ruba Rasem Muhammad Hussein، The January 2011 revolution and its impact on the rise in political violence in Egypt، unpublished master's thesis، Nablus، An-Najah National University، 2016.
18. Zaghloul Al-Najjar، Al-Sayed Abu Dawoud، Tahrir Square: Transformations in Egypt between the roots of the past and future prospects، (Egypt: Dar Nahdat Misr for Printing and Publishing، 2012).
19. Sanad Walid Saeed Noman Al-Obeidi، Egyptian Political Change and its Repercussions on Israel، an unpublished master's thesis، College of Political Science، Al-Mustansiriya University، Iraq، 2014.
20. Zaher Jabr، The Impact of the Egyptian January 25 Revolution on the Palestinian Cause، an unpublished master's thesis، Nablus 20-21، An-Najah National University، 2013.
21. Ali Laila، Why did the revolution take place: A study of the conditions of the state and society in a group of authors، The Egyptian Revolution: Motives، Trends and Challenges، (Beirut: Arab Center for Policy Studies Research، 2012).
22. Ammar Hamid Yassin، Abeer Siham Mahdi، Internal and External Factors of Political Change in the Arab Region، International Studies، Baghdad، Issue 58، 2019.
23. Ammar Hamid Yassin، Abeer Siham Mahdi، 2019، Internal and External Factors for Political Change in the Arab Region، International Studies، Baghdad، Issue 58.
24. Ammar Hamid Yassin، Abeer Siham Mahdi، Internal and External Factors of Political Change in the Arab Region، International Studies، Baghdad، Issue 58، 2019
25. Ammar Hamid Yassin، Abeer Siham Mahdi، Internal and External Factors of Political Change in the Arab Region، International Studies، Baghdad، Issue 58، 2019.

26. Amr Abd al-Radi، al-Faqi to an American delegation: Mubarak is not “Ben Ali”، Al-Shorouk newspaper، the second year، Issue 836، January 26، 2011.

27. Nagham Nazir Shukr، The Current Transformations in the Contemporary Arab System، Journal of International Studies، Issue 48، 2011.

28. Ghada Muhammad Sharif، “Badi’: The lackeys of the former regime want a constitutional vacuum to confuse the “decision-maker،” Al-Masry Al-Youm، 12-13-2012 22:52، available at the following link: https://www.almasryalyoum.com/news /details/264105

29- Muhammad Gomaa، The option of internationalization threatens the issue of exporting Egyptian gas to Israel، 11/21/2008، available at the following electronic link: https://web.archive.org/web/20090207213358/http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33A5FC71-E5D8-4E3A-8500-54210A6E5241.htm

30. Muhammad Hassan، Prosecuting the Minister of the Interior of Egypt for “the bombing of the saints،” Al-Araby New website، 1/1/2015، available at the following link: https://www.alaraby.co.uk

31. Muhammad Hadi Al-Najdawi، The Regional Role of Egypt (Post-Revolution Scenarios)، Research Journal، Issue 1، 2013.

32. Egypt exports gas to Israel for one dollar and imports it from it for $8، 3/23/2017، Al-Jazeera direct website، available at the following link: https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2017/3/23/

33. Mustafa Abdel Aziz Morsi، Arab revolutions and the Arab regime and the struggle over regional roles، Arab Affairs Magazine، General Secretariat of the Arab League، Egypt، No. 147، 2011.

34- Maysa Ismail، Why did the Egyptian revolution break out?، 25/1/2021، 15:51، available at the following online link: https://www.mc-doualiya.com/

35. Nevine Massad، How Decision-making is Made in Arab Regimes، (Beirut، Center for Arab Unity Studies، 2010).

36- Hammam Sarhan، Mubarak relinquishes the presidency of Egypt and entrusts the army with running the country’s affairs، 11 February 2011 - 17:03، available at the following online link: https://www.swissinfo.ch/ara/

37. Waheed Abd al-Majid، The End of Indignity: The January 25 Revolution Against the Fragile Regime in Egypt، International Politics Journal، Al-Ahram Foundation، Issue 184، 2011.

38. Wahid Abdel Majeed، January 25 Revolution: First Reading، Al-Ahram Center for Publishing and Distribution، Cairo، 2011.